ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلد 18/العدد 2 ديسمبر 2022 دفاتر MECAS

تحويل رؤوس الأموال وآثار تدفقاتها إلى الخارج على الإقتصاد الوطني

Capital transfer and the effects of their outward flows on the domestic economy

داني الكبير نصيرة[1]

أستاذ محاضر أ/جامعة جيلالي ليابس س ب ع

kadaninacera@yahoo.fr

داني الكبير أمعاشو

أستاذ محاضر أ/جامعة جيلالي ليابس س ب ع

dkmaachou@yahoo.fr

قُدم للنشر في: 30.09.2022, قُبِل للنشر في: 03.11.2022, نشر في: 15.12.2022

الملخص:

يعتبر تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج عاملا بارزا في تشجيع الإستثمارات في الدول النامية إلا أنه قد يأخذ أبعادا أخرى تؤثر على النمو و التطور الإقتصادي لهذه الدول ، حيث أنّ بعض الدول الفقيرة تضيع موارد هامة من خلال تحويلات رؤوس الأموال من خلال خدمات الدّيون. هذه الظاهرة تسبب فيها الفاعلين الإقتصاديين .

و بما أنّ هذا الشكل من تحويل رؤوس الأموال يؤثر على النمو الإقتصادي من خلال عدّة قنوات من بينها: الاستثمار؛ الواردات. الفساد؛ الوعاء الضريبي. صعوبات في ميزان المدفوعات؛ النظام المالي و البنكي. فإنّ الحلقة المفقودة في النقاش حول تحويل رؤوس الأموال هي تلك الخاصة بالبنية التحتية العالمية للبنوك و والوسطاء الماليين التي توفر واجهة offshore بين الاقتصاديات المشروعة وغير المشروعة، هذه الواجهة الدولية لتحويل رؤوس الأموال تنشط في القطاع الخاص والحكومات الاجنبية التي تستقطب هذه الأموال عن طريق الإعفاء الضريبي الشبه الكلي لغير المقيمين او ما تسمى هذه الحكومات بـ (les paradis fiscaux)

الكلمات المفتاحية : تحويل رؤوس الأموال ، التهرب الضريبي ، النمو الإقتصادي ، الدول النامية.

تصنيف JEL: O2 ,G23 ,G28,P4

Abstract :

The transfer of capital has an important factor in encouraging investment in developing countries, but it can take on other dimensions that affect on growth and economic development of these countries, as some poor countries waste significant resources by transferring capital through debt servicing , all of this has been done by different economic actors.

This form of capital transfer affects economic growth through several channels as: investment, imports, corruption, tax base, balance of payments, the financial and banking system. So the missing link in the debate on capital transfer is that

[1] المؤلف المراسل

assumed by the international infrastructure of banks, tax havens and financial intermediaries that provide an **offshore** interface between licit and illicit economies, this **offshore** interface is active through private sector financial and foreign governments that attract these funds through almost total tax exemption for non-residents, which are called (tax havens.)

Keywords: Capital transfer , Fiscal evasion , economic growth , developing countries.
Jel Classification Codes: O2 ,G23 ,G28,P4

مقدمة:

أدى زيادة إنفتاح الأسواق على بعضها البعض وتحرّر القطاعات المالية و الحسابات الجارية الخاصة بميزان مدفوعات الدول النامية إلى زيادة تدفقات و تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج . و بالرغم من الإيجابيات التي قد تحققها تحويلات رؤوس الأموال إلا أنها قد تشكل خطورة في زعزعة الإستقرار المالي بحدوث أزمات مالية مفاجئة و بالتالي التأثير على الأوضاع الإقتصادية الكلية. إذ أنها ظاهرة ترتبط بالبنوك و المؤسسات المالية و الشركات المتعددة الجنسيات...و بمأن تحويل رؤوس الأموال الغاية منه الإستثمار في أصول خارجية فإنه عادة ماينظر إليه على أنه عملية غير قانونية وذلك لأنه يخالف قوانين الرقابة على إنتقالات رؤوس الأموال التي تفرضها الدولة .

إذا إنطلاقا من أنّ تحويل رؤوس الأموال قد يقلل من الموارد التي يمكن استثمارها لخلق الثروة في البلاد . وبالتالي له تأثير سلبي أكيد على النمو الاقتصادي. و إعتقادا منا أنّ مسألة تحليل تأثير تحويل رأس المال على النمو الاقتصادي يستحق اهتماما خاصا بالنسبة للبلدان النامية. سوف نحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة المستعملة في هذا المجال بما فيها أشكال تحويل رؤوس الأموال والنتائج السلبية التي تحدثها هذه الظاهرة ، و ما يترتب عليها من آثار اقتصادية و اجتماعية.وعليه على أساس ماذكر سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تتجلى أسباب تحويل رؤوس الأموال من الدول النامية و ماهي آثارها على الإقتصاد الوطني؟.

ولقد إرتاينا طرح هذه الإشكالية لمدى أهمية موضوع الدراسة من خلال النقاط التالية:

- يعتبر عامل رأس المال أحد أهم عوامل التنمية و توسيع القاعدة الإنتاجية للدول النامية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي و زيادة مدخرات هذه الدول منها ، بتشجيع تدفق رؤوس الأموال إليها و معدلات الإستثمار الأجنبي و بالتالي زيادة قوة الأداء الإقتصادي .
- حاجة الدول النامية لتلك رؤوس الأموال المحولة إلى الخارج لدعم مسارها التنموي و بالتالي فهم الأسباب التي تساهم في خروج رؤوس الأموال والبحث عن الآليات الإقتصادية و القانونية لتحديد الإجراءات الرقابية المناسبة لإستعادتها أو منعها من التحويل .
- توضيح أسباب تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن الأمان و عن الضمانات المتعلقة بالإستثمار في الخارج.
- تفاقم و تزايد تحويل رؤوس الأموال من الدول النامية و الذي لم يقتصر على القطاع الخاص و إنما شمل أيضا القطاع الحكومي .

1- المقصود بتحويل رؤوس الأموال:

عند تطرقنا لتعريف كل من ظاهرتي غسيل الأموال و تحويل رؤوس الأموال نكون في وضعية جدّ صعبة. العديد من المؤلفين يعتبرون أن تحويل رؤوس الأموال لا ينبغي أن نميزها عن خروج رؤوس الأموال العادية (Erbe, 1985 ; Banque

mondiale, 1985 ; Morgan Guaranty, 1986 et 1988[2]. و يؤكّدون على أنه ، بالنسبة اللدول التي تواجه خسائر و حالات عجز كبير في حساباتها الجارية و في تسديد ديونها الخارجية هي في حاجة ماسة إلى رأس المال الأجنبي، و بالتالي كل خروج لرأس المال يزيد من الصعوبات التي تواجهها لتمويل وارداتها الصافية ومدفوعات الديون[3]. بشكل عام يمكننا القول أنّ مفهوم تحويل رؤوس الأموال لم يتم تعريفه حتى الآن بشكل واضح و دقيق في النظرية الإقتصادية حيث نجد مجموعة من التعاريف من بينها:

عرّف تحويل رؤوس الأموال بطريقة غير قانونية في إجتماع وزراء الدول الناطقة بالفرنسية بباريس في نهاية سبتمبر 2009 على أنه التصدير غير المشروع لرأس المال للتهرب من النظام الضريبي لبلد ما أو من ظروفه الإقتصادية و السياسية.

كذلك عرّف Edsel L. Beja تحويل رؤوس الأموال على أنه أي حركة لرؤوس الأموال تهدف إلى تجنب أشكال الرقابة الاجتماعية. ويقصد بالرقابة الاجتماعية هنا مثل أي تنظيم أو ترتيب لرأس المال، القائم أو المحتمل، رسمي أو غير رسمي. كذلك يشمل المعايير والتوقعات بشأن استخدام العملات

الأجنبية و الترتيبات الحكومية و غير الحكومية. النظام الضريبي و قدرة الحكومات على توجيه الموارد نحو الاستثمارات و السلوكيات المنتجة التي تهدف إلى تحقيق النمو.[4]

التدفقات العادية لرؤوس الأموال يتم تقييدها محاسبيا في الإتجاهين أي عند خروجها أو دخولها الى بلد ما ، كما يتم تسجيلها في الإحصاءات الرسمية في ميزان المدفوعات . تحويل رؤوس الأموال يتمثل في الحقيقة في إتجاه واحد غير معلن للتدفق . كذلك تحويل رؤوس الأموال يمكن أن يكون مغذى من تدفق الأموال الواردة لبلد ما أي الإقتراض الخارجي (عبر الدين الخارجي). ورؤوس الأموال المهربة هي نفسها يمكن أن ترجع مرة أخرى لنفس البلد كإستثمارات أجنبية للإستفادة من التسهيلات و المزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي أو من أجل إخفاء مصادر و أصول هده الأموال.

يمكننا إعتبار أنّ تحويل رؤوس الأموال بأنه التصدير غير الشرعي لرأس المال من أجل التهرب الضريبي من بلد ما أومن أجل ظروفه الإقتصادية و السياسية . و بالخصوص أموال الرشاوي ، أموال الجريمة المنظمة و التهرب الضريبي. هذا الأخير يتضمن التسعير غير القانوني الذي يسمح للشركات متعددة الجنسيات بنقل أرباحها إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة، ولا سيما عن طريق التلاعب بواقع و حقيقة التكاليف. بالنسبة لجميع رؤس الأموال ، الجنات الضريبية و القضائية تساهم بشكل واسع بسبب السرية القانونية التي تتمتع بها و التعتيم الذي يميزها.

نظرية التحرر المالي الآن في حالة انزعاج ، وسياسات التحرر المالي بدلاً من الترويج للتخصيص الأمثل للموارد والمالية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، فللأسف نعتقد أنّها ساهمت أكثر في وجود الأزمات المالية ،كذلك نعتقد أنّ تحويل رؤوس الأموال والجرائم المالية المختلفة بما في ذلك غسيل الأموال ما هي إلا وجه واحدا لنفس العملة.[5]

---

[2] DINAR Brahim(2014) , « la dimension éthique de l'argent : les phénomènes de fuite et de blanchiment de capitaux au Maroc », XXXèmes Journées du développement ATM 2014 Ethique, entrepreneuriat et développement , Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Université Cadi Ayyad, Marrakech, les 29, 30 et 31 mai 2014.

[3] HERMES et al., 2002, "Flight Capital and its Reversal for Developing Financing", UNU/WIDER, Discussion Paper No. 2002/99.

[4] Reunion des Ministres de l'Economie et des Finances des Pays Membres de la Zone Franc : La lutte contre l'evasion des capitaux , PARIS, Les 28 et 29 Septembre 2009

[5] DINAR Brahim, Op-cit

2- انعكاسات تحويل رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي:

تحويل رؤوس الأموال ظاهرة يقوم بها كل من الفاعلين الخاصين و السلطات العامة. ويمكننا التأكيد أنّ تحليل انعكاسات تحويل رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي لقي اهتماما متزايدا من قبل العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة ، هذا الإهتمام الذي انكب على الأثار السلبية لتحويل رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية.و خاصة ما تعاني منه العديد من البلدان الفقيرة ، و ما تفقده من الموارد بسبب تحويل رؤوس الأموال أكثر مما تفقده بسبب خدمات الديون.

من بين الآثار السلبية الأخرى لتحويل رؤوس الأموال تآكل القاعدة الضريبية. لأنّ تحويل رؤوس الأموال يؤثر على توازن ميزانية الحكومة من خلال تقليص الوعاء الضريبي بسبب انكماش في النشاط الاقتصادي. حيث أنّ ، تحويل رؤوس الأموال ينتج عنه تقليص الوعاء الضريبي مما يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات الحكومية، وبالتالي إلى انخفاض في الاستثمارات العامة ، التي بدورها يمكن أن تقلل من نسبة نمو الاستثمار . يظهر تقليص الوعاء الضريبي من خلال تحويل رأس المال، لأن الأموال الموجهة خارج البلاد لا يمكن أن تخضع للضريبة بآعتبارها بعيدة عن متناول السلطات الضريبية للدول الأصل. و بهذا فإن تحويل رؤوس الأموال هي بمثابة خطر كبير لأنه يؤدي،(من بين عواقب أخرى)، إلى تخفيض الوعاء الضريبي للبلد. وقد أظهرت دراسة لـ : (Ndikumana et Boyce 2011a) أن البلدان ذات أعلى تحويل رؤوس الأموال تكون فيها العائدات الضريبية منخفضة.[6] في الأدبيات الخاصة بتحويل الأموال، يتفق الكتاب في دراساتهم على أنّ التأثير السلبي لتحويل رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي عادة ما يكون من خلال قنوات النظام المالي.

تحويل رؤوس الأموال يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي من خلال زعزعة استقرار النظام المالي بسبب الخروج المفاجئ لكميات كبيرة من الأموال إلى دول أخرى الذي قد يحتاج إلى إدخال تعديل على معدل الفائدة وسياسات سعر الصرف. ذلك لأنّ تحويل رؤوس الأموال تأتي من التحويل إلى الخارج لجزء من المدخرات المحلية. وبالتالي استمرار هذه الظاهرة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الادخار. و بالتالي، إنخفاض مستوى الموارد من الودائع لدى البنوك من الإدخار التي يمكن أن تؤدي إلى تقليص الإقتراض للقطاع الخاص. مما يقلل من حجم الوساطة المالية ومن ثم تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. هذا الواقع لتحويل رؤوس الأموال يساهم في زيادة عدم اليقين في الاقتصاد الكلي، و يقلل من حجم الإقراض والاستثمار وبالتالي النمو. إذا ارتفاع تحويل رأس المال ما هو إلا دليل على أعراض بيئة تتسم بالفساد، و في نفس الوقت هو واقع يتعارض مع الأداء الاقتصادي من خلال تخفيض الاستثمار ، مما يؤثر سلبا على كمية ونوعية البنية التحتية العامة ، بتخفيض عائدات الضرائب وخفض تراكم رأس المال البشري.[7] تؤكد الدراسات أن حجم الأموال الناجمة عن/ غسيل الأموال /سنويًا يتجاوز ما يتم استثماره في صناعة النسيج والسيارات ، وأنَّه لو تم استخدام 20 % من هذه الأموال فإنها تكفي لمعالجة الجهل والأمية في العالم و أن 40% تكفي لمعالجة الجوع الناتج عن الجفاف والتصحر وأن 60 % تكفي لمعالجة الفقر في 27 دولة إفريقية من أكثر دول العالم فقرًا.[8]

3- بالنسبة للدول النامية:

كما هو مبين أعلاه، فإن الخسائر من العائدات من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات يكون لها آثار ضارة على الموارد العامة. هذا ينطبق أيضا على الميزانيات الوطنية للبلدان النامية والمساعدات الخارجية المقدمة لهم. في يناير 2009، أصدرت GFI*

---

[6] NDIKUMANA, L. et J.K. Boyce. (2011), Africa's Odious Debt: How Foreign Loans and Capital Flight Bled a Continent. London: Zed Books.

[7] IBI Ajayi and Leonce Ndikumana ,Capital Flight from Africa : Causes, Effects, and Policy Issues ,Oxford University Press,2015

[8] حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الإقتصادية السورية
In :http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/suleiman.pdf

* Global Financial Integrity (GFI) est une organisation non gouvernementale située à Washington qui œuvre à la promotion des politiques, des mesures de protection et des ententes

تقريرا عن التدفقات غير المشروعة من البلدان النامية ويقدر أنه في عام 2006، فقدت البلدان النامية بين 858.6 و 1.06 مليار دولار في شكل تدفقات غير مشروعة .(GFI 2009).[9] في فبراير 2010، أصدرت GFI تقرير آخر، تشير فيه أن البلدان النامية تخسر سنويا ما بين 98 و 106 مليار دولار لمجرد إعادة الفوترة refacturation ، أي ما يقرب من 4.4٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في الدول النامية (GFI 2010B) .

جيمس هنري، يؤكد ان المساعدات الخارجية للبلدان النامية تتماشى بالتوازي مع التدفقات الهامة الخارجة من الدول النامية لرأس المال الخاص ، مما يتسبب في أكبر موجة في تاريخ تحويل رؤوس الأموال . في الوقت نفسه، فإن السوق العالمية لل"الخدمات المصرفية الخاصة offshore في الخارج" قدرت تدفقات تحويل رؤوس الأموال فيها بـ 160 مليار دولار سنويا في المتوسط بين عامي 1977 و 2003. وفي بداية التسعينات كان المبلغ الإجمالي لرؤوس الأموال المهربة غير الخاضعة للضريبة أكثر من مجموع الديون الخارجية المستحقة لدول العالم الثالث .[10]

كذلك تدفقات رأس المال، التي تتجاوز بالفعل المبلغ التراكمي من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والمساعدة الإنمائية الرسمية، تحرم في الحقيقة البلدان النامية من 1000 مليار دولار سنويا كان يمكن أن تساهم في نمو إقتصاديات الدول النامية و خلق مناصب عمل جديدة هامة. ففي سنة 2012 بلغت رؤوس الأموال المهربة 1.3 مرة أعلى من 789.4 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة. وكذلك بلغت 11.1 مرة أكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها هذه الاقتصادات (89.7 مليار دولار).أكثر من هذا فإنّ الزيادة في تحويل رؤوس الأموال تنمو بمعدل 9.4٪ سنويا أي بضعفي نمو الاقتصاد العالمي. و يشير ترتيب الدول حسب مبالغ رؤوس الأموال الهربة على أنّ الصين في المرتبة الأولى بـ 1250 مليار دولار بين عامي 2003 و 2012 من بينها 250 مليار دولار فقط في عام 2012، تليها روسيا 973 مليار دولار والمكسيك بـ 514 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وتأتي بعد ذلك الهند وماليزيا والمملكة العربية السعودية والبرازيل واندونيسيا وتايلاند ونيجيريا.[11]

أما بالنسبة للقارة الإفريقية تشير الدراسات أنّ متوسط تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة التي خرجت منها بلغت 29 مليار دولار سنويا بين عامي 1970 و 2008. في حين بلغت المساعدات الخارجية فقط 18 مليار دولار.في نفس الوقت فإنّ تراكم رؤوس الأموال المهربة منذ سنة 2011 تمثل ضعف الديون الخارجية للقارة الإفريقية حسب صندوق النقد الدولي.[12] حيث أنّ الدول الخمس الأكثر تضررا في الفترة من 1970-2008 بلغت رؤوس الأموال المهربة منها على التوالي: نيجيريا (66 مليار أورو) ، مصر (52 مليار أورو) و الجزائر (19 مليار أورو) ، المغرب (18,45 مليار أورو) وجنوب أفريقيا (18,30 مليار أورو)[13]

nationales et multilatérales visant à freiner les mouvements transfrontaliers de capitaux illicites : corruption, contrebande, crime organisé et évasion fiscale.

[9] www.gfintegrity.org › Reports, consulté le : 03/03/2022.

[10] Global Financial Integrity Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2000-2009 Update with a Focus on Asia, January 2011.

[11] Global Financial Integrity «Flux financiers illicites issus des pays en développement : 2003-2012», 2014

[12] Le rapport Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resource for Development (Flux de capitaux illicites en Afrique: des ressources cachées pour le développement) publié par le GFI en mars 2010 étudie les causes et les conséquences du phénomène.

[13] http://www.slateafrique.com/461/flux-capitaux-illicites-developpement-economie-aide, consulté le : 20/04/2022.

4- أسباب تحويل رؤوس الأموال:

بهذا الخصوص يؤكد العديد من الكتاب أنّ الأسباب الرئيسية لتحويل رؤوس الأموال من قبل المتعاملين الخاصين هي عدم توفر الثقة في الاقتصاد الكلي، وعدم الاستقرار السياسي و المؤسساتي مع وجود أنظمة مالية غير متطورة ، وارتفاع معدلات العائد في الخارج.[14] كذلك يمكن إعاز سبب تحويل رؤوس الأموال من قبل السلطات العامة إلى سوء الإدارة وسوء نوعية المؤسسات (Ajayi, 1992 ; Awung, 1996 ; Loungani et Mauro, 2000 ; Ndikumana et Boyce, 2003 ; Le et Rishi, 2006 ; Cerra et, Ndiaye, 2009 et 2011). و وفقا لهؤلاء الكتاب، فإنّ أصحاب المناصب العليا الفاسدين يستعملون مواقعهم المتميزة لجمع ثروات شخصية و وضعها في الخارج. لكن هذه الثروات التي وضعت في الخارج هي في الحقيقة من الموارد العامومية . اذا تحويل رؤوس الأموال التي تديرها السلطات العامة يؤدي إلى تخفيض الموارد العمومية، مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار العام، وبالنتيجة انخفاض في النمو الاقتصادي.[15]

و نشير بهذا الصدد أنّ قيمة رؤوس الأموال المهربة المعروفة ما هي في الحقيقة إلا الجزء البسيط الذي تمّ إكتشافه من خلال الفضائح مالية و الفساد و التهرب الضريبي، اعتمادا على ما جاء في التقرير، و بفضل الفواتير المزورة .ومن أهم عوامل تسهل تحويل رؤوس الأموال ما يلي:

1-4 نظام مالي غير مستقر:

رؤوس الأموال الموجهة للأسواق الناشئة تميل إلى أن تكون غير مستقرة ، فهي عبارة عن استثمارات مضاربة قصيرة الأجل التي يمكن أن تترك البلد المضيف إذا كان هناك انخفاض في سعر الصرف أو في حالة هبوط الأسعار. وهكذا، آسيا إستقبلت 81 مليار دولار في عام 1996 وخسرت 97 مليار دولار في عام 1997، ومرة أخرى 69 مليار في العام التالي. علاوة على ذلك، هناك فجوة متزايدة بين "الاقتصاد الحقيقي" و "المجال المالي". ووفقا لتقديرات بنك التسويات الدولية، فإنّ مجموع مبلغ المعاملات المالية هو خمسين مرة أكبر من قيمة التجارة في السلع والخدمات. وبالمثل، عندما كان سعر السهم مبالغ فيه دون أن يكون هناك مستوى أداء اقتصادي يبرر هذا الارتفاع في الأسعار، نكون أمام تشكيل حالات مضاربة كتلك التي وصلت فيها القيم إلى حالات غير متناسبة مع التطلعات المتوقعة للأرباح التي تحققها الشركات المعنية.[16]

2-4 الشركات المتعدّدة الجنسيات:

إنّ 40٪ من التجارة العالمية تمر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، مما يسمح لها بتجنب الضرائب الوطنية عن طريق التلاعب في أسعار و فواتير تحويل و نقل السلع والخدمات. هذه الظاهرة توسعت بشكل كبير منذ التسعينات حيث أصبحت تستعمل بسهولة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات و حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و تقدر الخسائر الضريبية للميزانيات الوطنية الناجمة عن استخدام هذه التقنيات بمبلغ كاف حسب تقدير الخبراء لتمويل تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة وميزانيات الخدمات الاجتماعية في البلدان الصناعية كالتكاليف المتزايدة المتعلقة بالهجرة و التنقل الدولي.[17]

في إطار هيمنة الشركات المتعدّدة الجنسيات على التجارة العالمية . تجدر الإشارة إلى أنّ خمسمائة شركة الكبيرة فقط تسيطر على 70٪ من التجارة العالمية و 75٪ من التجارة في المواد الخام و 80٪ من تجارة الإدارة والخدمات التجارية. كما تبين السلطات

---

[14] Ibi Ajayi and Leonce Ndikumana ,Capital Flight from Africa : Causes, Effects, and Policy Issues ,Oxford University Press ,2015

[15] Ibi Ajayi and Leonce Ndikumana ,Op-Cit.

[16] Sandrine Della Gaspera, Trente ans de déréglementation financière, pp6-7,in : http://www.ecosoc.fr/docs/92_30_ans_dereglementation_fi.pdf

[17] Laura Figazzolo , Bob Harris. L'imposition globale des sociétés dans le monde et le financement de services publics de qualité, institut de recherche de l'internationale de l'éducation pour le conseil des global unions, Décembre 2011, P :26

الجمركية، أنّ الأعمال التجارية عندما تكون بين هياكل تابعة لنفس مجموعة الشركات المتعدّدة الجنسيات (فروع، ممونين، موزعين...)، فإنّ هدا الوضع يساعد في إمكانيات تعدد تداول الأسعار و القيم والفواتير.[18]

3-4 بيئة مالية عالمية معقدة:

إزدياد ترابط و تداخل النظام المالي العالمي زاد من تعقيد و صعوبة أعمال الرقابة و المتابعة ، خاصة فيما يخص سرعة تنقل الأموال حيث يمكن لرؤوس الأموال ان تتحرك بين أكثر من اثني عشر بلدا في غضون بضع دقائق. و يمكننا أن نشير في هذا الإطار أنّ الذين يقومون بغسل الأموال يستغلون تعقيد وترابط النظام المالي العالمي، وكذلك استغلال حقيقة أن قوانين وأنظمة مكافحة غسل الأموال تختلف م بلد إلى آخر. و يتوجهون للقيام بأعمالهم بشكل خاص حيث الضوابط غير كافية أو غير فعّالة ، حيث يمكن نقل أموالهم أو إنشاء بسهولة أكبر شركات يصعب كشفها. في إطار اعمالهم عادة ما يسبقون و يتفوّقون على السلطات الرسمية المكلفة بفرض إحترام اللوائح والقوانين. حيث يصعب عليها وضع و تنفيذ تعاون دولي بسرعة. بالإضافة إلى ذلك المشاكل التي يعاني منهابلد واحد يمكن أن تنتشر بسرعة إلى بلدان أخرى في العالم.

جاء في نشرة ''الكونسورسيوم العالمي للصحافة الاستقصائية''، إن مهربي الثروات ينشطون داخل شبكات معقّدة جدا تجعل من عملية تعقب الأموال المهربة الناجمة عن الفساد والرشوة والتهرب الضريبي جدّ صعبة، بدون وجود تعاون بين حكومات الدول.* وقد أشار التحقيق في الثروات الفاسدة المهربة نحو الملذات الآمنة، بعد حصول ''الكونسورسيوم العالمي للصحافة الاستقصائية'' على جهاز تخزين كمبيوتر مليء بالمعلومات الخاصة بالشركات، عقب فضيحة ''فايربور'' الأسترالية للنصب والاحتيال في ''الجنّات الضريبية''، وتسببت المعطيات التي تم الكشف عنها في أزمات سياسية كبرى لرؤساء دول ومسؤولين كبار في أوروبا وآسيا وأمريكا، ومن الرؤساء الأوروبيين الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، الذي تمت الإشارة إلى أمين صندوق حملته الانتخابية بالإسم. واختارت بعض الشركات الجزائرية التي تضمنها التقرير، سنغافورة ملاذا آمنا لها، منها شركة ''ب. تروست نت المحدودة'' التي تملك أزيد من 20 ممثلية في جزر كايمان والسيشل وهونغ كونغ وبكين.

5- الأسباب المشجعة لتحويل رؤوس الأموال:

المسؤولية الأولى عن تحويل رؤوس الأموال تقع على عاتق المواطنين، وعلى وجه التحديد النخب من البلدان النامية الذين يفضلون وضع أموالهم في الخارج بدلا من الاستثمار لتطوير بلدهم. وتشاركهم في ذلك أيضا الشركات الأجنبية التي تنشط في هذه البلدان،حيث يقومون بتحويلات رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال ما يسمى بأسعار التحويل. مستغلين في ذلك ما يسمى بالسر البنكي و الوسطاء الدوليون من البنوك و المؤسسات المالية في الدول الأخرى، L'interface offshore و الثغرات أو ما يسمى بنقاط ضعف النظام المالي للبلد. و ما تقدمه لهم الشركات المتعدّدة الجنسيات من مساعدات غير شرعية لتحويل رؤوس الأموال من بلدهم إلى بلدان أخرى و طبعا ذلك مقابل التسهيلات التي يقدمونها إليها على حساب بلدهم و شعوبهم.

---

[18] Saïd Mekki, La surfacturation des importations en Algérie, une technique courante et couteuse,Maghreb Emergent, 21 Mai 2012, in : http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/surfacturation_importations.htm

* أصل هذا المسح الكبير، قرص صلب سعته 260 جيقاأوكتيد من الملفات المرسلة من مصدر مجهول للصحفي جيرارد رايل Gerard Ryle في أستراليا، وفقا لصحيفة لو فيجارو. "، الذي إتصل بالكونسورتيوم (ICIJ)للإستفادة من خبراته في إطار التعاون الدولي . المعطيات الموجودة على القرص كانت تشير إلى تورط عشرات الألاف من الأشخاص من 170 دولة، وفقا لصحيفة لوموند .

1-5 السر البنكي:Le secret bancaire **

مثل أي سرية مهنية، السرية البنكية تخص المهنيين في القطاع البنكي، و هي التزام من يخالفه يعاقب جنائيا. ما عدا في حالة استدعاؤه للشهادة وتقديم الأدلة في المحكمة.فإن كشفه عن معلومات عن عملاءه يعاقب عليها بالغرامة والسجن. وهناك استثناءان لهذه السرية هما:[19]

- حالة أن الموظف المصرفي يستدعى للشهادة من قبل المحكمة،
- حالة وجود حكم قانوني صريح للكشف عن بعض المعلومات.

رغم هاتين الحالتين تبقى السرية أساس الأعمال البنكية، و أن ما تكشف سريته نسبة قليلة من الأعمال غير المشروعة مقارنة مع الحقيقة. بمعنى آخر ما لا يكتشف من أموال مهرّبة لا يتم الكشف عنه من قبل البنوك بحكم السرية البنكية. وبهذا تبقى السلطات في البلد في غفلة عما يجري من تسربات مالية خطيرة و مؤثرة في الإقتصاد خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار تراكماتها خلال عدّة سنوات.*

2-5 المؤسسات المالية الدولية الوسيطة L'interface offshore

الحلقة المفقودة في النقاش حول الفساد المالي هي تلك التي تخص البنية التحتية العالمية للبنوك، هذه البنية المتكونة من مكاتب محاماة ومدققي حسابات، جنّات ضريبية ووسطاء ماليين يوفرون وساطة (واجهة offshore) بين الاقتصادات المشروعة وغير المشروعة. هذه الوساطة الموجودة ما وراء البحار تعمل من خلال التواطؤ القائم بين الوسطاء الماليين في القطاع الخاص وحكومات الجنات الضريبية.

و مما تجدر الإشارة إليه أنّ أهم سمة للمؤسسات التي تنشط في المجال الدولي l'offshore هي وجود مناخ من السرية، التي تم إنشاؤها إما عن طريق قواعد تضع السرية البنكية أو عن طريق الأحكام القانونية و الممارسات البنكية. هذا "الفضاء السري" يسهل غسل كميات من مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية وغير الشريفة مثل الاحتيال والاختلاس والسرقة والفساد وتحويل المخدرات والأسلحة والتزوير، والفواتير المزورة، وأسعار التحويل وتحريف الأسعار والتهرب من دفع الضرائب.وذلك بآستعمال تقنيات تمكنها من تجنب الضرائب وغسل الأموال تتضمن مكانزمات و آليات متطابقة من الحيل المالية:التهرب الضريبي، تكتلات الشركات المتعددة الجنسيات ، البنوك ، و رجال الأعمال وخلق شخصيات طبيعية وهمية ، والتحويلات الكترونية وهمية، الخ . فمثلا الشركة الروسية ITERA، الموزعة للغاز الروسي. قد استخدمت في التسعينات لتحويل مئات الملايين من الدولارات الى حسابات شخصية من رجال الأعمال والسياسيين الروس. ويبين هذا المخطط مدى تعقيد الهياكل التي تم إنشاؤها لغرض وحيد هو عرقلة أي تحقيق.

كل عام 1.6 تريليون دولار من المال القذر يدخل الى حسابات خارجية (des comptes offshore)، نصفها يأتي من البلدان النامية و الفقيرة. على الرغم من زيادة المبادرات في مجال مكافحة غسل الأموال، مازالت نسبة الفشل في الكشف عن الأموال القذرة عالية بشكل مدهش. وفقا لأحد المصرفيين السويسريين، تم الكشف عن 0.01٪ فقط من الأموال القذرة من خلال سويسرا.

---

[19] Marc Elvinger . L'environnement juridique et l'attitude des autorités face l'évasion fiscale internationale. In : http://www.forum.lu/pdf/artikel/3275_151_Elvinger.pdf

* في عام 2005، وضعت منظمة التعاون والتنمية l'OCDE نموذجا لاتفاقية الضرائب للحد من السرية التي تتمتع بها البنوك لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي. وقد وافقت عليه G20 في عام 2004 ثم في برلين في أكتوبر 2008 من قبل لجنة الأمم المتحدة للخبراء بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. In : https://fr.wikipedia.org/wiki/Secret_bancaire

3-5 الفساد طلب و عرض:

من المثير للقلق أن الخطاب السائد حول الفساد يركز بشكل كبير على صغار الموظفين. في الترتيب من حيث الحجم، وكمية الفساد وغسل الأموال والمخدرات والاتجار بالبشر، وتقليد السلع والعملات والتحويل والابتزاز والاتجار في الأسلحة تقدر بحوالي 35٪ من الأموال القذرة كلها تمر عبر حدود البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك، فإن كميات من التجارة غير المشروعة ، مثل التعريفات الخاطئة، والتقييم غير السليم للسلع والمعاملات الاحتيالية، تمثل 65٪ من هذه التدفقات.

هنا يجب التأكيد على النظرة غير الصائبة التي تركز على جانب الطلب بخصوص حجم الفساد كالرشوة و الإختلاس و تحويل الأموال . في حين تتجاهل الجزء الخاص بجانب العرض إلى حد كبير. إن أقل ما يمكن توقعه في مثل هذه الظروف هو إعطاء أهمية للفساد في كلا القطاعين الخاص و العام ؛ بالتركيز على الفساد الضريبي الذي يقلل من الإيرادات الضريبية . مع إعطاء أهمية بالغة للرقابة الدقيقة على مختلف نشاطات أجهزة الدولة و مؤسساتها مع الخارج التي يجب تتبعها بعناية[20].

إذا كثرة النقاشات هي حتى الآن تركز على جانب واحد بصفة أساسية الذي يمثل جانب الطلب، مما أبقى المجال مفتوح على مصرعيه للفئة الثانية الممثلة لجانب العرض للتفنّن في إغراءاتها و وسائل عرضها من تسهيلات للفساد الذي تحقق من ورائه اموال طائلة.و بشكل عام فإنه من الأسباب الرئسية لتحويل رؤوس الأموال ما يلي:

1. انتشار الفساد السياسي والإداري، وضعف أجهزة الرقابة، واستغلال النفوذ ،
2. وجود نظم تأمين على الودائع، ونظم سرية الحسابات المصرفية، وتعدد وتنوع فرص الاستثمار، وعدم وجود ضرائب مرتفعة على دخول غير المقيمين،
3. عدم توفر الاستقرار سياسي، واقتصادي، واجتماعي، ومناخ مناسب للاستثمار بشكل عام .
4. عدم استقرار السياسات الاقتصادية، وارتفاع أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة... الخ .
5. إنتشار الأسواق السوداء للعملات الحرة وغيرها، مما يؤدي إلى عزوف المدخرين عن توظيف أموالهم داخل البلاد، وتفضيل توظيفها خارج الحدود للاستثمار في الأصول الأجنبية .
6. صعوبة الإجراءات الإدارية، والإجراءات المتشددة للحصول على التراخيص .
7. تعسف أجهزة التفتيش، والرقابة، والمتابعة، وتعددها وتضارب اختصاصاتها، والتعرض لمخاطر تنازع الجهات السياسية، على حقوق التراخيص بمزاولة النشاط، .
8. إرتفاع مستوى احتمالات توقيف المشروع الاستثماري، وطول مدّة المنازعات المدنية حول الحيازة والملكية... الخ .

6- الشفافية الدولية : للأسف، منظمة الشفافية الدولية، على الرغم من دورها الذي تستحق عليه الثناء لإدراج الفساد في جدول الأعمال السياسي، إلا أنها لعّمت جهود المصلحين من خلال نشر مدركات الفساد لمؤشر de Index perception de corruption(IPC) الذي يعزز الصور النمطية لجغرافيا الفساد. فإفريقيا على وجه الخصوص، والتي تم تحديدها من قبل هذا المؤشر كشبكة للفساد. يوجد بها الخمس البلدان التي تنتشر فيها الرشوة بكثرة في عام 2007. لكن في نفس الوقت لم يدرج و لا بلد واحد أفريقي من بين البلدان الأقل فسادا.

لكن نظرة فاحصة تكشف أن أكثر من 50٪ من الدول التي شملها الاستطلاع عن منظمة الشفافية الدولية باعتبارها الأقل فسادا هي الملاذات الضريبية الخارجية والمراكز المالية مثل سنغافورة (المرتبة 4)، وسويسرا، وهولندا (7)، و لوكسمبورغ والمملكة المتحدة

[20] John Christensen. La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux octobre 2007. In : http://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Corruption_pauvrt_et_economie_politique_des_PF_-_oct-07.pdf.p: 3

(TH12)، وهونغ كونغ (14)، ألمانيا (16)، ايرلندا (17) والولايات المتحدة (20)، بربادوس ومالطا كلاهما من الجنّات الضريبية ، وضعتا في المرتبة 23 و33 على التوالي.[21] هذا التصنيف و الترتيب وفقا لـ(IPC) يعكس السياسة الحالية في ما يتعلق بمحاربة الفساد و التي هي مجرّد إنعكاس للإمبريالية و العنصرية الغربية.

و عليه فإنّ التأكيد على الشفافية الدولية يعكس غموض وضعف في الخطاب الحالي على الفساد. من خلال التركيز على أنشطة المتعاملين الإقتصاديين في القطاع العام بشكل أساسي متجاهلا القطاع الخاص و ما يمكن أن يقوم به من خلال الفرص و التسهيلات المتوفرة له . فالشفافية الدولية تركز بشكل أساسي فقط على جزء من قضية الفساد. و تتجنب طرح التساؤلات بنظرة واسعة مما يحمي الفساد على المستويات العليا. ذلك لأنّ الميل إلى اتهام صغار الموظفين والمرضى cleptomanes بالاختلاس له نتائج جد ضعيفة على رشاوي المعاملات الدولية و العملاء الدوليون للحصول على عقود ومعاملة تفضيلية.

إضافة إلى ذلك، حتى وقت قريب أعطيّ القليل من الاهتمام للوسطاء الماليين الغربيين الذين يسهلون غسل الأموال من الفساد بفضل الشركات الأجنبية باستعمال الثقة و الذرائع والحيل. نفس الشئ بالنسبة للدّور السلبي للحكومات التي تدخل اللعبة بالتواطؤ النشط لتشجيع هروب رؤوس الأموال غير المشروعة والتهرب الضريبي من خلال تكوين مؤسسات دولية وهمية. و على سبيل المثال في هذا المجال جزيرة جيرسيّ التابعة لإنكلترا، التي صدر فيها قانون جديد في مايو 2006. يسمح بخلق أنشطة مشابهة للتراست لهدف وحيد هو خدمة التهرب الضريبي. وقد تم عرض هذا القانون على المجلس الخاص للموافقة عليه قبل إصداره. وبما أن هذه "التراستات المخادعة " تم خلقها من قبل المتهربين من الضرائب من خارج الجزيرة، فمن الواضح أن الحكومة البريطانية ليست جادة عندما تعلن عن محاربتها لتحويل الأموال و التهرب من دفع الضرائب.

7- واقع تحويل رؤوس الأموال في الجزائر:

أشار تقرير المكتب الأمريكي للنزاهة المالية العالمية (GFI). أنّ الجزائر سجلت ما يقرب من 16 مليار دولار من التدفقات المالية غير المشروعة في 10 سنوات، و وفقا لنفس التقرير بعنوان "التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية: 2003-2012"، الجزائر تحتل المرتبة السادسة و الأربعون من 151 دولة شملتها الدرادسة.[22] و من أجل إطفاء بعض الوضوح إرتأينا تقسيم هذا العنوان إلى ثلاثة عناوين أساسية حيث نتعرض على التوالي لواقع تحويل الأموال في الجزائر و أساليب الغش و الإحتيال بهدف التحويل وفي الأخير إلى التهرب الضريبي كما يلي:

7-1 تحويل الأموال في الجزائر

عرفت الجزائر سلسلة من الفضائح المالية لم تكشف عن جوانبها الحقيقية رغم تعدد الهيئات الرقابية. هذه الفضائح كانت تخص عمليات تحويل أموال إلى الخارج عبر طرق ووسائل تضاهي تلك التي تستعملها الشبكات المتخصصة. ولا تعتبر قضايا سوناطراك والطريق السيار شرق غرب والخليفة، إلا قطعة الجليد الظاهرة .

إذا كان بنك الجزائر يشير دوريا إلى فرض غرامات حول شبهة تحويل أو تحويل الأموال ومخالفات الصرف ، فضلا على تحديد قائمة للغشاشين تضم حوالي 100 ألف اسم لأشخاص ماديين ومعنويين وحددت وزارة التجارة قائمة تضم آلاف المستوردين الذين تسببوا في مخالفات، خاصة التعامل دون فواتير خلال سنوات 2010 إلى 2013. وفي الوقت الذي تشدّد القوانين السارية في الجزائر من إجراء التحويلات المالية إلى الخارج ، فإن عمليات تحويل أموال تتم موازاة مع تنامي السوق الموازية للعملة الصعبة والنشاطات الموازية أيضا من الجزائر إلى الخارج. و مما تجدر الإشارة إليه أنّ الجزائر صنفت من طرف مركز "النزاهة المالية العالمية" في المركز الثالث إفريقيا، بعد نيجيريا التي احتلت المرتبة الأولى ب89.5 مليار دولار، ومصر ب 70.5 مليار دولار. أما مغاربيا فالجزائر تأتي مباشرة

[21] John Christensen. OP-Cit :p :4

[22] Global Financial Integrity (GFI). «Flux financiers illicites issus des pays en développement : 2003-2012»

بعد المغرب، الذي بلغ فيه حجم الأموال المهربة أكثر من 33 مليار دولار، حيث يشير التقرير إلى أن 26 مليار و137 مليون دولار خرجت من الجزائر بطرق غير مشروعة ووجهت نحو وجهات معروفة وأخرى غير معروفة على مدى الفترة المحددة في التقرير.[23]

كذلك أشار تقرير بنك الجزائر لشهر ماي 2013 إلى 17,33 مليار دينار كعقوبات لمخالفات صرف العملات الأجنبية تم تسجيلها من قبل مصالح الجمارك وضباط الشرطة القضائية خلال عام 2012. ووفقا للبيانات التي تقدمت بها المديرية العامة للضرائب أوائل أوت 2013، الخاصة بما يقارب المليون شركة فإنه أكثر من 90٪ منها وفقا للدوان الوطني للاحصاء عبارة عن أشخاص طبيعيين ومؤسسات صغيرة أغلبها من القطاع التجاري بما في ذلك تجارة التجزئة، حيث أنّ الملف الوطني للمخالفات يضم 99111 إسما (أشخاص الطبيعيين و اعتباريين)، 65٪ منهم، أي 64327 شركة لم تقدم حساباتها الإجتماعية المالية من 2008 إلى 20112.[24]

2-7 الغش و الإحتيال بهدف التحويل

ووفقا للمدير العام لمراقبة الشؤون الاقتصادية و مكافحة الغش بوزارة التجارة ، فإنه في سنة 2013، كان هناك 15000 مستورد أسماءهم مدرجة في قاعدة البيانات الوطنية كمحتالين من مجموع 35000 مستورد مسجل في السجل التجاري. كما تمّ تسجيل 155 مليار دينار كمعاملات تجارية بدون فواتير ما بين 2013/2010، أما عن المخالفات فقدتم تسجيل 527000 مخالفة متعلقة بالممارسات التجارية. هذه الأرقام مثيرة للقلق.هذا القلق يزيد أكثر إذا علمنا وفقا لنفس المصدر أنه في عام 2013 فقط حولت الجزائر 55 مليار كممتلكات ، أكثر من 12 مليار $ كخدمات، بالإضافة إلى ما بين 7/5 تحويل قانوني لرؤوس أموال شركات أجنبية أي المبلغ الإجمالي المحول كان ما بين 74/72 مليار .[25]

وللتصدي لهذا التحايل الذي يستنزف مدخرات الجزائر من العملة الصعبة قامت الإدارة العامة للجمارك بفرض رقابة دائمة استهدفت من خلالها كبار المستوردين والمتعاملين الاقتصاديين الذي يستوردون كميات كبيرة من مدخلات انتاجهم. وأكد الرق بن عمر مدير الرقابة اللاحقة في الإدارة العامة للجمارك

" *لقد شرعنا منذ فترة معينة في القيام بمراقبات أكثر دقة. أصبحنا نركز تدخلاتنا خاصة حول مخالفات الصرف لأننا لاحظنا أن الخسائر في هذا المجال أصبحت كبير*"[26].

ما سبق ذكره يؤكد أنّ البنوك في الجزائر لا تزال بعيدة عن التسيير الحديث و ما تتطلبه التطورات الحديثة في الاقتصاد و إستراتجيات التنمية و الاستثمار خاصة وان السوق الجزائرية مفتوحة وجذابة. أما عن فروع البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر هي في الحقيقة فروع لبنوك رائدة في مجال المال و الأعمال، وتعمل في ظروف مواتية في الجزائر على اعتبار مستوى الأداء الإقتصادي القائم مقارنة مع بلد المصدر. و بالتالي تساهم في تحويل الأموال بأشكال قانونية في الوقت الذي لا تزال بنوكنا لم تتطور إلى المستوى الذي ينافس هذه البنوك. و من ثمة فإن الدولة مدعوة إلى تطوير الأداء في مؤسساتنا المصرفية على المستوى التسييري أولا ثم اعتماد التقنيات الحديثة لتعبئة الأموال والدخول الى عالم الإستثمار عبر الاستشراف المالي بآتباع المؤشرات العالمية التي تمثل أحد المسارات التي ينبغي

---

[23] - http://www.echoroukonline.com/ara/feed/articles/168321.txt, consulté le : 06/05/2022.

[24] Christophe Boutin ,La difficile montée en puissance de l'Union du Maghreb arabe, 4e commission des Nations unies à New York, le 9 octobre 2013, in : http://www.etudes-geopolitiques.com

[25] Christophe Boutin , Op-Cit.

[26] 600 مليار دينار حجم التهرّب الضريبي في الجزائر in : http://www.djazairess.com/essalam/15276

للمنظومة البنكية ان تعتمدها ليس بذهنية بيروقراطية سلبية إنما بعقلية تقوم على الذكاء الاقتصادي والقدرة على ادراك التغيرات وتأثيراتها مبكرا.

3-7 التهرب الضريبي

النظام الضريبي الفعال يجب أن يجد الطريقة الملائمة والفعالة لجمع الضرائب بأقل إضطراب ممكن لآليات و مكانزمات التحصيل الضريبي أي بما يمكن من تحقيق الحد الإقتصادي الأمثل. و هنا يجب أن نشير إلى ضرورة التعامل بكل رفق مع الإستقطاعات الضعيفة لتتصاعد تدريجيا لتشمل الأوعية الضريبية الأوسع . كما يجب أن يكون واضحا أن مستوى الضرائب المباشرة في المجتمع يقيس درجة المساهمة الشعبية. حيث أنّ أكثر من 80% من الاستثمارات تمول من قبل عائدات البترولية و هي مشكلة يصعب معالجتها عند إنخفاض أسعار البترول . لأنه بالنسبة للدول المتطورة فإن العائدات من الضرائب تمثل 75 % . و في حالة الجزائر فإنّ النسبة الكبيرة من الضرائب يدفعها الأجراء لأنها تستقطع في المنبع ، أما مساهمة المؤسسات فهي قليلة جدا بالمقارنة مع أرباح التي تحققها[27].

زيادة عدد مراقبي التهرب الضريبي لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج ملموسة دون معالجة الأسباب الأساسية لهذه التهرب من دفع الضرائب. وهذا راجع إلى فعالية و أداء المؤسسات وعقلانية خيارات الميزانيات ، التي يوفر لها كميات هائلة من الأموال دون العمل على تحسين و تطوير أساليب تسييرها و متابعة تنفيذها. كما هو الحال بالنسبة للولايات حيث يدير الوالي مبالغ هائلة بأساليب تنقصها الفعالية و النجاعة مما يتطلب ضرورة تدريب و تكوين الولاة ورؤساء الدوائر و رؤساء المجالس الشعبية من خلال ملتقيات متخصصة لكل في ما يحتاجه .

يقدّر متابعون الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر بما يزيد عن المليار دولار سنويا، بيد أنّ متابعين للملف يؤكدون على أنّ القيمة المذكورة لا تمثل إجمالي حجم التهرّب، بل ما وقفت عنده المصالح المختصة فحسب، ما يقود إلى الجزم بأنّ القيمة مرشحة للتضاعف إذا تمّ إجراء مسح شامل يجري من خلاله ضبط جميع أشكال الغش التي عادة ما يلجأ إليها المتملصون من دفع الضريبة.

من جانبها، أفضت تحريات أجرتها الإدارة المركزية للضرائب حول مستوردي مادة الموز، أنّ 40 مستوردا لم يدفعوا المستحقات الضريبية رغم جنيهم لأرباح زادت عن الخمس مليارات دينار، ولم يصرح منها سوى 4.8 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 96 % من الوعاء العام.

وتوصلت تحقيقات مست قطاعات الصناعة الغذائية والأجهزة الكهرومنزلية وأجهزة الإعلام الآلي وأجهزة الهاتف والمواد الصيدلانية ومواد التجميل، إلى أنّ هذه القطاعات تشهد تناميا في عزوف فريق من متعامليها عن الوفاء بالضرائب المستحقة عليها، وأفيد أنّ 32 % من متعاملي القطاعات المذكورة تمّت متابعتهم بعد إدانتهم بالتورط في ممارسات غش خطيرة. وما زاد من حدة التهرب الضريبي، اتساع رقعة السوق الموازية في الجزائر، هذه الأخيرة التي تتمتع بقوانينها الخاصة ولا تعترف بشيء اسمه الجباية، رغم أنّ رقم أعمالها يصل إلى حدود 10 ملايير دولار، جراء استقطابها 60 % من إجمالي التجار على المستوى الوطني، ناهيك عن آلاف الآخرين من اليد العاملة الناشطة في هذه الأسواق.[28]

[27] Christophe Boutin , Op-Cit.

[28] 600 مليار دينار حجم التهرّب الضريبي في الجزائر : مرجع سابق

4-7 توفر الإرادة

أثبتت التجارب في الكثير من الدول أن التدابير الإدارية القمعية لم تعطي النتائج المرجوة أكثر من ذلك يمكن أن يكون لها نتائج عكسية خاصة بالنسبة لتحويل رؤوس الأموال التي تتطلب إجراءات ذكية للحد منها.وهنا السؤال الذي يفرض نفسه هو كيف يمكن القضاء أو الحد من التهرب الضريبي وتحويل رؤوس الأموال؟.

في إعتقادنا مكافحة هذه الآفة تتطلب بالضرورة توفير نظام معلومات متكامل وإدارة استراتيجية و حوكمة يقضة حقيقية تسمح بوضع و تكييف سياسة اجتماعية واقتصادية جديدة تحد من تفشي ظواهر و اساليب و حيل الغش التي تهدف إلى تحويل رؤوس الأموال و التهرب الضريبي. ذلك لأن المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي في الأساس مشاكل إقتصادية إجتماعية وثقافية بمفهومها الواسع بالإضافة إلى اساليب التسيير التي سمحت بوجود أشكال و أنواع من الثغرات تمكّن المهرّبين و الغشاشين من إستغلالها في غياب ثقافة الشعور بالمسؤولية و المواطنة و تفشي اللامبالات. ونِدعوا في هذا السياق إلى ضرورة تكييف جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر مع معطيات العالم الجديد و مع إرتباطاتها به بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية لحماية نفسها من خصومات قضائية مكلفة لا لزوم لها ، مع الحفاظ على مصالحها. ومكافحة الفساد يجب أن تبدأ بالتركيز على مبدأ مصداقية المرفق العام لدى المواطن الذي اعتاد سماع الحديث عن مخالفات وجرائم تمر مرور الأحداث العادية إلى درجة ترسخ لديه اللاعقاب. مما يتطلب اعتماد الشفّافية مع المواطن في قضايا الفساد مع التطبيق الصارم للقانون لرد الاعتبار لمفهوم المال العام .

في الأخير يمكن للجزائر مواجهة تحديات الأزمة الإقتصادية الحالية المتعددة الأبعاد بتحقيق الاستخدام الأمثل لاحتياطها من العملة الصعبة ، الذي قد يذهب سدى إذا تمّ تبذيره بأساليب غير ناجعة و فعالة.

خاتمة:

لتحويل رؤوس الأموال إنعكاسات خطيرة على النمو و التطور الاقتصادي لبلدان الدول النامية . نظرا لما تتسبب فيه من تقليص في الوعاء الضريبي و انخفاض في الإيرادات الحكومية، و انخفاض في الاستثمارات. و رغم تفشي هذه الظاهرة و تعدد أساليبها على المستوى العالمي فإنه حتى وقت قريب أعطيّ القليل من الاهتمام للوسطاء الماليين الغربيين الذين يسهلون غسل الأموال من الفساد بفضل الشركات الأجنبية باستعمال الثقة و الذرائع والحيل و تكوين مؤسسات دولية وهمية .

أما عن الجزائر فقد عرفت سلسلة من الفضائح المالية تخص عمليات تحويل أموال إلى الخارج عبر طرق ووسائل تضاهي تلك التي تستعملها الشبكات المتخصصة. خاصة مع اساليب التسيير التي سمحت بوجود أشكال و أنواع من الثغرات تمكّن المهرّبين و الغشاشين من إستغلالها في غياب ثقافة الشعور بالمسؤولية و المواطنة و تفشي اللامبالات. وعليه فإنّ الجزائر مدعوة إلى تطوير الأداء في مؤسساتها خاصة المصرفية على المستوى التسييري مع اعتماد التقنيات الحديثة و المؤشرات العالمية بعقلية تقوم على الذكاء الاقتصادي والقدرة على ادراك التغيرات وتأثيراتها.

قائمة المراجع :

الكتب:

1. IBI Ajayi and Leonce Ndikumana .(2015),Capital Flight from Africa : Causes, Effects, and Policy Issues ,Oxford University Press.
2. Laura Figazzolo , Bob Harris. . (2011) L'imposition globale des sociétés dans le monde et le financement de services publics de qualité, institut de recherche de l'internationale de l'éducation pour le conseil des global unions.
3. NDIKUMANA, L. et J.K. Boyce. (2011) Africa's Odious Debt: How Foreign Loans and Capital Flight Bled a Continent. London: Zed Books.

مقال منشور في ملتقى:

4. DINAR Brahim ,la dimension éthique de l'argent : les phénomènes de fuite et de blanchiment de capitaux au Maroc , XXXèmes Journées du développement ATM 2014 Ethique,entrepreneuriat et développement, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Université Cadi Ayyad, Marrakech, les 29, 30 et 31 mai 2014.

5. HERMES et al., 2002, "Flight Capital and its Reversal for Developing Financing", UNU/WIDER, Discussion Paper No. 2002/99.

6. Le rapport *Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resource for Development* (Flux de capitaux illicites en Afrique: des ressources cachées pour le développement) publié par le GFI en mars 2010 étudie les causes et les conséquences du phénomène.

7. Reunion des Ministres de l'Economie et des Finances des Pays Membres de la Zone Franc : La lutte contre l'evasion des capitaux , PARIS, Les 28 et 29 Septembre 2009

مواقع الانترنيت:

8. Christophe Boutin ,La difficile montée en puissance de l'Union du Maghreb arabe, 4e commission des Nations unies à New York, le 9 octobre 2013, in : http://www.etudes-geopolitiques.com

9. Global Financial Integrity (GFI). «Flux financiers illicites issus des pays en développement : 2003-2012»

10. Global Financial Integrity «Flux financiers illicites issus des pays en développement : 2003-2012», 2014

11. Global Financial Integrity Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2000-2009 Update with a Focus on Asia, January 2011

12. http://www.echoroukonline.com/ara/feed/articles/168321.txt

13. http://www.slateafrique.com/461/flux-capitaux-illicites-developpement-economie-aide

14. John Christensen. La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux octobre 2007. In : http://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Corruption_pauvrt_et_economie_politique_des_PF_-_oct-07.pdf.p: 3

15. Marc Elvinger . L'environnement juridique et l'attitude des autorités face l'évasion fiscale internationale. In : http://www.forum.lu/pdf/artikel/3275_151_Elvinger.pdf

16. Saïd Mekki, La surfacturation des importations en Algérie, une technique courante et couteuse,Maghreb Emergent, 21 Mai 2012, in : http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/surfacturation_importations.htm

17. Sandrine Della Gaspera, Trente ans de déréglementation financière, pp6-7,in : http://www.ecosoc.fr/docs/92_30_ans_dereglementation_fi.pdf

18. www.gfintegrity.org › Reports

19. 600 مليار دينار حجم التهرّب الضريبي في الجزائر in : http://www.djazairess.com/essalam/15276

20. حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الإقتصادية السورية
In :http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/suleiman.pdf